الدور الناظم للذكاء الاصطناعي وأثره في حقوق الإنسان

أمين إسحق محمد الغنيمات

DOI:10.15849/ZUJJLS.260330.12

قسم القانون، الكلية العصرية الجامعية، رام الله، فلسطين.
* للمراسلة: **ameen.alghnimat@muc.edu.ps**

تاريخ استلام البحث:13/09/2025
تاريخ قبول البحث: 01/11/2025

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل أهم القواعد المنظمة للعلاقة بين حقوق الإنسان والذكاء الاصطناعي، بغية إقامة حدود فاصلة بين استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي من جهة، وبين حماية حقوق الإنسان من جهة أخرى؛ خاصة أن الاتفاقيات الدولية تعكس الاهتمام العالمي باستخدام التكنولوجيا الحديثة. ولقد اعتمدت هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره أفضل المناهج الذي يسمح بدراسة اتفاقيات حماية حقوق الإنسان في البيئة الرقمية، وتناول البحث الجهود الدولية المتبعة في إطار تنظيم عمل الذكاء الاصطناعي ومن ثم محاولة تقديم منهج قائم على حقوق الإنسان لتنظيم تطويره بما يتلاءم مع القيم القانونية والأخلاقية والإنسانية، وقد توصل البحث لخاتمة تضمنت النتائج والتوصيات.

الكلمات الدالة: الذكاء الاصطناعي، التشريع، الاتفاقية الدولية، حقوق الإنسان، البيئة الرقمية.

The regulating role of artificial intelligence and its impact on human rights

Amin Ishaq Mohammad Al-Ghnaimat

Department of Law, Modern University College, Ramallah, Palestine .
*** Crossponding author: ameen.alghnimat@muc.edu.ps**

Recived:13/09/2025
Accepted:01/11/2025

Abstract

This research paper aims to study and analyze the most important rules regulating the relationship between human rights and artificial intelligence, in order to establish dividing lines between the use of artificial intelligence techniques on the one hand, and the protection of human rights on the other hand. Especially since international agreements reflect global interest in using modern technology. This research paper relied on the descriptive approach Analytic, as it is the best method that allows studying agreements to protect human rights in the digital environment. The research dealt with the international efforts followed within the framework of regulating the work of artificial intelligence, and then attempted to present a human rights-based approach to regulate its development in a manner consistent with legal, ethical, and humanitarian values. The research reached a conclusion that included results and recommendations.

Keywords: artificial intelligence, legislation, international convention, human rights, digital environment

المقدمة

يعتبر الذكاء الاصطناعي ثمرة التطور الصناعي والتقدم التكنولوجي الرهيب الذي يشهده العالم في الآونة الأخيرة إذ أضحى الإنسان يعتمد على الذكاء الاصطناعي في كافة مجالات الحياة ،حيث انعكس ذلك على طبيعة حياة البشرية اليوم التي تنعم بالرفاهية والسرعة في الإتقان وإنجاز المهام الكثيرة بحيث لا يعتبر من قبيل المبالغة إطلاق مصطلح عصر الذكاء الاصطناعي على عصرنا الحالي .

وقد أثبتت تطبيقات الذكاء الاصطناعي كفاءتها في عدة مجالات، حيث استخدمت في المجال الطبي من خلال مساعدة الأطباء في العمليات الجراحية وتقييم حالة المريض والمساعدة في اكتشاف الأمراض، كما دخلت مجال الصناعة الذي شهد تسابق الشركات العالمية الضخمة في التباهي باستعراض السيارات ذاتية القيادة، كما كان للذكاء الاصطناعي الأثر الكبير في المجال العسكري من خلال الطائرات بدون طيار (الدرونز) والروبتات المصنعة لأغراض قتالية والمستخدمة في المعارك والحروب، كما كان الأثر الواضح والكبير للذكاء الاصطناعي في مجال وسائل التواصل الاجتماعي في تقديمه لخدمات كبيرة توفر على مستخدمي الذكاء الاصطناعي الوقت والجهد مما تمكنهم الحصول على المعلومات الدقيقة والموثقة التي تنافس الباحثين ورجال العلم المتخصصين[1] .

ولما كانت القواعد القانونية التقليدية غير كافية لتحديد المسؤولية المدنية عن أضرار تلك الآلات الذكية، الأمر الذي جعل البعض يحاول بقدر المستطاع تكييف القواعد القانونية التقليدية والتوسع فيها لكي تتماشى مع تقنية الذكاء الاصطناعي، بل حاول البعض ابتكار قواعد قانونية جديدة وأسس حديثة لكي تنطبق على تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي قد تكون مختلفة ومستقلة عن القواعد القانونية التقليدية .

إشكالية البحث:

تكمن مشكلة البحث في العديد من الإشكاليات القانونية التي ينبغي إيجاد حلول لها في ظل ما يشهده العالم في العصر الحالي من مخاطر ناجمة عن تقنيات الذكاء الاصطناعي، فهل تكفي القواعد العامة في القوانين الحالية لحلول تلك المشاكل، أم أنه يجب البحث عن وضع تنظيم قانوني خاص يرتبط بحقوق الإنسان على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي ليكون الهدف منه أن ينظم الأفعال الناشئة عن الذكاء الاصطناعي.

الهدف من البحث:

تكمن أهداف البحث في التعرف على مفهوم الذكاء الاصطناعي وأهميته وأنواعه وعلاقته بحقوق الإنسان وما يؤديه من المخاطر الناتجة عن أضرار تطبيقه وطبيعة تلك المسؤولية وأساسها القانوني، أيضا مدى جواز تطبيق قواعد الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان.

([1]) البرواني، أحمد بن صالح بن ناصر، حقوق الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي "معطيات رؤى وحلول"، عدد خاص، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، عمان، الأردن، 2024، ص904.

أهمية البحث :

تتجلى أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مجالات الذكاء الاصطناعي في عصرنا هذا والمهام التي يقوم بها، مما قد يلحق أضرارا متعددة تنجم عن استخدامه، الأمر الذي يتطلب تحديد مفهوم الذكاء الاصطناعي ومجالات استخدامه، لما يسهم في إمكانية توظيفه في خدمة حقوق الإنسان ونطاقه القانوني، ومحاولة استنتاج الحلول لتفعيل نطاق الذكاء الاصطناعي وارتباطه مع حقوق الإنسان.

منهج البحث:

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي سيتناول دور الذكاء الاصطناعي وعلاقته بحقوق الإنسان، ووصفها وصفاً دقيقاً وتحليل أحكامها، بالإضافة إلى المنهج المقارن الذي سوف يتم من خلاله مقارنة تلك النصوص المتعلقة بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان كلما اقتضى المقام ذلك، وذلك كله بهدف الوصول إلى تحليل نقاط الضعف في اتفاقيات حقوق الإنسان أو النقص ومعالجة مشكلة الدراسة.

خطة الدراسة:

سوف نقوم بتقسيم الدراسة إلى مطلبين ؛ نبحث في المطلب الأول ماهية الذكاء الاصطناعي، ونفرد المطلب الثاني لبحث منظومة حقوق الإنسان في البيئة الرقمية.

المطلب الأول

ماهية الذكاء الاصطناعي

شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماماً واضحاً بموضوع الذكاء الاصطناعي لذا جذب انتباه المتخصصين وفي ظل التطورات التكنولوجية الحالية في عصرنا التي ما زالت مستمرة في التطور وعلى الرغم من التحديات التي ظهرت أدركت الحكومات الحاجة إلى إنشاء علاقة متبادلة ما بين الأنظمة الذكية والعمل إذ تعتبر هذه الفكرة هي الأساس في صنع الآلات المبرمجة والمحوسبة التي تؤدي مهاماً شبيهة بالذكاء البشري والتي تتمثل في : التعليم ،والتحليل ،واتخاذ القرارات[1] .

لذا سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى ثلاثة فروع نتناول في الفرع الأول مفهوم الذكاء الاصطناعي، ونسلط الضوء في الفرع الثاني على أهمية الذكاء الاصطناعي، ونستعرض بالفرع الثالث أنواع الذكاء الاصطناعي.

([1]) خزيمة، محمد ،المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي ،رسالة ماجستير ،الجامعة العربية الأمريكية ،جنين،2023،ص8

الفرع الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

تعددت التعاريف الفقهية للذكاء الاصطناعي منها من عرفه بأنه هو الذكاء الذي تبديه الآلات والبرامج بما يحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، مثل القدرة على التعلم والاستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة ، في حين عرفه آخر بأنه العلم والهندسة اللذان يجعلان الحاسب الآلي آلة ذكية وهو اصطناعي لأنه عبارة عن برامج وأجهزة تتعاون لتؤدي عملية فهم معقدة يمكن أن تضاهي ذكاء البشر من فهم وسمع ورؤية وشم وكلام وتفكير، أي أنه برامج ذكية +أجهزة =ذكاء اصطناعي[1]، ويعرف أيضاً بأنه حقل علم الحاسوب المهتم بتصميم نظم حاسوب ذكية تتعرض لخصائص الذكاء في السلوك الإنساني، كما يعرف بأنه فن تصنيع الآلات القادرة على القيام بعمليات تتطلب الذكاء عندما يقوم بها الإنسان، كما يعرف :بأنه دراسة الحاسبات التي تجعل عمليات الإدراك والتفكير والتصرف ممكنة[2].

وقد عرَّفت الويبو(WIPO) الذكاء الاصطناعي بأنه " تخصص في علم الحاسوب يهدف إلى تطوير آلات وأنظمة بإمكانها أن تؤدي مهاماً ينظر إليها على أنها تتطلب ذكاء بشرياً[3]، سواء كان ذلك بتدخل بشري محدود أو بدون تدخل بشري. ولأغراض هذه الوثيقة، الذكاء الاصطناعي يساوي عموماً "الذكاء الاصطناعي الضيق" ويقصد بذلك التكنولوجيات والتطبيقات المبرمجة لأداء مهام منفردة"[4].

ويعرف كذلك بأنه نوع من علوم الحاسب الذي يمكن من خلاله إنشاء برامج الحاسبات التي توازي ذكاء البشر لكي يقوم الحاسب ببعض مهام الإنسان بديلاً عنه والتي تقوم على التفكير والفهم والسمع والكلام والتحرك بأسلوب منطقي منظم، ونشأ ذلك عن طريق التحول من نظم البرمجة التقليدية إلى استحداث برامج للحاسبات[5].

وعرفه البعض الآخر بأنه "فن تصنيع آلات قادرة على القيام بعمليات تتطلب الذكاء عندما يقوم بها الإنسان"[6].

يرى الباحث أنه يمكن أن نستخلص مما سبق تعريفاً للذكاء الاصطناعي بأنه:" إنتاج أو تزويد أو برمجة أو إضافة برمجة إلى الآلات أو الأجهزة بما يؤهلها للقيام ببعض أو كل مهام العقل البشري".

([1]) فاضل، باسم ،الوسائل البديلة للتعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي ،ط 1،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2023، ص28

([2])يوسف، أمير ،المسؤولية الجنائية والمدنية للذكاء الاصطناعي في الاعتداء على أمن المعلومات ،دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ،2023،ص9

([3])البرواني، أحمد بن صالح بن ناصر، المرجع السابق، ص910.

([4]) المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO، ندوة بعنوان: محادثة الويبو بشأن الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي، الدورة الثانية، 11/02/2020 ص04.

([5]) محمد إبراهيم حسانين ،الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقه، بحث منشور في المجلة القانونية،ص183

([6]) الفضلي، صلاح، آلية عمل العقل عند الإنسان، ط1، عصير الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018، ص147

الفرع الثاني: أهمية الذكاء الاصطناعي

يتمتع (الذكاء الاصطناعي) بالقدرة على تغيير الحياة كما نعرفها ، ومع ذلك يتم تطويره بسرعات غير مفهومة تقريبا واستخدامه من قبل الشركات والحكومات التي تتجاهل بوقاحة تأثيره المحتمل ، وتستهزئ بمحاولات التنظيم الكافي ، ولا تظهر أي علامات على حراسة أو توجيه تأثيره بشكل هادف[1].

لقد تم استخدام الذكاء الاصطناعي بالفعل في تسهيل المراقبة الجماعية بالإضافة إلى إدامة التحيز في نظام العدالة الجنائية والرعاية الصحية والتعليم وسوق العمل والوصول إلى السكن والوصول إلى الخدمات المصرفية والأضرار ليست نظرية فقط. وبالتالي تفاقم التمييز ضد الفئات المهمشة بالفعل والقيام بذلك بطرق يمكن أن تكون غير محسوسة للشخص العادي.

لعل الاهتمام الكبير الذي يحظى به الذكاء الاصطناعي على كل المستويات هو أبرز المؤشرات على أهميته وأهمية الذكاء الاصطناعي والآلات الذكية هي امتداد لأهمية الآلة في حياة البشر منذ أمد يرجع إلى العصر الحجري[2]

ومنذ التاريخ البعيد دأب الإنسان على صنع آلات لتسهيل شؤون حياته اليومية ووظفها كذلك لصنع آلات أخرى فتنوعت الآلات والوظائف وتوطدت بذلك العلاقة بين الإنسان والآلة، وسيراً على مبدأ "الحجة أم الاختراع "سعى الإنسان لاختراع آلة كلما دعت الحاجة وبين وقت وآخر يظهر اختراع يحدث قفزة هائلة في حياة الإنسان ويفتح بذلك أبوابا جديدة لآلات أخرى وعلاقة أكثر توطداً بين الإنسان والآلة[3].

وإذا كان يصعب حصر أهمية الذكاء الاصطناعي لا سيما بسبب التطور المستمر والسريع فيه إلا أنه يمكن الوقوف على أهميته من خلال التعرف على تطبيقاته ومجالاته وخصائصه ويمكن الإشارة إلى أهمية الذكاء الاصطناعي في بعض النقاط كما يلي[4] :

1. أهمية الذكاء الاصطناعي في مجال تحليل البيانات:

يعتبر من أهم تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحليل البيانات أي الوصول إلى اللغة والنصوص الطبيعية من خلال بعض البيانات والتعرف على الصوت أو الصورة أو الشكل واتخاذ القرارات وغيرها من التقنيات الأخرى ويتضح بصورة أوضح في هذا المجال في حياتنا اليومية في العديد من المجالات المختلفة حيث تستخدم تقيات الذكاء الاصطناعي حالياً بصفة يومية في العمل الحكومي أو الجهات الحكومية وتقديم خدمات تلك الجهات وغيرها من المجالات الأخرى.

([1])يوسف، أمير ، المرجع السابق،ص9

([2]) البرواني، أحمد بن صالح بن ناصر ، المرجع السابق، ص913.

([3])يوسف، أمير ، مرجع سابق،ص12

([4])حسانين ،محمد إبراهيم ،مرجع سابق ص194

ويستخدم العالم اليوم استخداما متصاعدا ومتطورا الروبتات التي يتم توجيهها عن بعد والتي تستخدم بصورة واضحة وأساسية في مجال طوير الأسلحة ذاتية التشغيل والمستقلة تماماً وكذلك استخدمت الروبتات عوضاً عن اليد البشرية في الأعمال التي تطلب الدقة أو في الأعمال الخطيرة وفي الطب وإجراء الجراحات الدقيقة .

2. أهمية الذكاء الاصطناعي في مجال التعلم العميق :

وخلال السنوات القليلة الماضية تلاحظ وجود تطور سريع وهائل في الذكاء الاصطناعي ويعتبر من أبرز مظاهره هو التعلم العميق حيث يتم التركيز على شبكات عصبية صناعية تحاكي وتماثل طريقة عمل العقل البشري حيث تستطيع تلك الشبكات الصناعية التجربة والتعلم والتطوير الذاتي دون تدخل بشري.

3. أهمية الذكاء الاصطناعي في تحليل الصور والفيديوهات:

وتشمل هذه التقنيات استخدام كاميرات المراقبة الذكية التي تتسم بالقدرة على تحليل الصور والفيديوهات للبحث وتحديد أماكن المطلوبين والأوضاع غير الطبيعية وأخطار مراكز التحكم وكذلك استخدام تقنية تعلم الآلة في مجال الأمن الإلكتروني والطائرات بدون طيار لمراقبة الجو وتطبيقات التنبؤ لرجال الشرطة .

4. أهمية الذكاء الاصطناعي في الجانب المروري [1]:

وتظهر هذه الأهمية بصفة خاصة في تقنية السيارات ذاتية القيادة حيث تستخدم الذكاء الاصطناعي في مراقبة أنماط حركة المرور وذلك للتنبؤ بحالات التصادم وإمكانية تفاديها وكذلك توضح حركة المرور على الطرق وتوضيح الطرق المزدحمة واقتراح الطرق البديلة وكذلك الوصول إلى الأماكن بسهولة عن طريق البرامج الموجودة على التليفونات المحمولة التي يستخدمها العديد من وسائل النقل الحديثة حالياً.

5. أهمية الذكاء الاصطناعي في تحليل بيانات شبكات التواصل الاجتماعي[2]:

ومن هذه التطبيقات ما يستخدم لمواجهة الظواهر السلبية كمواجهة الفكر المتطرف على الإنترنت أو محاولة تفادي الانتحار عبر موقعها، وتفيد أيضاً تلك التقنية في اكتشاف احتمالية وقوع أعمال شغب والمظاهرات وتفيد كذلك في العديد من الجرائم التي تقع عبر تلك الشبكة .

6. أهمية الذكاء الاصطناعي في التعرف على السلوك البشري[3]:

([1]) الفضلي، صلاح، ص148.

([2])خزيمة، محمد ، المرجع السابق، ص20.

([3]) فاضل، باسم ، المرجع السابق، ص30.

تطورت برامج الذكاء الاصطناعي إلى حد يمكنها من التصرف والتنبؤ بالتعاملات مع البشر حيث يعمل الذكاء الاصطناعي على تحليل البيانات الضخمة للأفراد والكميات الهائلة من المعلومات الشخصية المهنية التي يمكن من خلالها التوصل إلى سلوك الإنسان وتفاعلاته وهذا يساعد على فهم المجتمعات ومعرفة ومراقبة السلوك البشري للمجتمع والفرد والتنبؤات المستقبلية لهم ، وقد لا يصل هذا التنبؤ إلى الحد الأقصى أو عدم الدقة إلا أنه مع التطور السريع والهائل للآلات ذات الذكاء الاصطناعي يمكن التوصل إلى نسبة عالية في الدقة والوصول إلى الاحتمال الصحيح لأفعال البشر.

ونستخلص مما سبق أن للذكاء الاصطناعي دورا كبيرا ومهما في مجالات حياتنا المتنوعة وأيضاً تطوير كافة القطاعات الصناعية والتجارية والهندسية والطبية والعسكرية والتعليمية وغيرها العديد من المجالات التي لا تعد.

الفرع الثالث: أنواع الذكاء الاصطناعي

سنتناول في هذا الفرع أنواع الذكاء الاصطناعي من حيث قدرته والمهام التي يقوم بها :

أولاً: أنواع الذكاء الاصطناعي وفقاً لقدرته[1] :

يمكن تقسيمها لثلاث فئات :

أ- تطبيقات ذكاء اصطناعي ضعيفة

وهي أكثر أنواع التطبيقات الذكية وهي تطبيقات مصممة لتنفيذ مهمة معينة، ومثالها السيارات ذاتية القيادة، و روبوت "ديب بلو" الذي صنعته شركة أي بي أم وهزم جاري كاسباروف بطل الشطرنج العالمي.

ب-تطبيقات الذكاء الاصطناعي القوية

وتتميز بالقدرة على جمع المعلومات وتحليلها ويستفيد من عملية تراكم الخبرات التي تؤهله لأن يتخذ قرارات مستقلة وذاتية ومثالها روبوتات الدردشة الفورية، وبرامج المساعدة الذاتية الشخصية[2] .

ج- تطبيقات الذكاء الاصطناعي الفائقة[3]

يستند الى تطوير الخوارزميات والنماذج الذكية بشكل ذاتي عبر الوقت ويعتمد على الأساليب التطويرية مثل العمليات الجينية والتطور الذاتي لتحسين أداء الأنظمة الذكية ،وقد يحتاج الذكاء الاصطناعي الفائق إلى غلاف

([1]) العجارمة، حكم، المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي في التشريع الأردني، ع 4، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، عمان، الأردن، 2023، ص146.

([2]) يوسف، أمير، المرجع السابق، ص77.

([3])Russell, Stuart & Norvig, Peter. Artificial Intelligence: A Modern Approach. 4th ed., Pearson, 2021, pp. 1–4, 1020–1025.وانظر خزيمة، محمد ، المرجع السابق، ص21

مادي كي يعمل بصورة صحيحة فقد يتم دمجه في آلة تسمى الروبوت إذ إنه وفقاً للجنة الاستشارية الفرنسية فالروبوت هو: الآلة القادرة على التأثير على الواقع المادي والحسي الذي يحيط بها والتفاعل مع البشر وبيئتهم ويمكن أن يكون موهوباً بالذكاء الاصطناعي.[1]

ثانياً: أنواع الذكاء الاصطناعي وفقاً لقدرته[2]

1- الآلات التفاعلية :

وهذا النوع من أنواع الذكاء الاصطناعي هو أبسطها حيث لا يستطيع ذلك النوع التعلم من التجارب السابقة أو الماضية وبالتالي لا يستطيع تطوير الأعمال التي يقوم بها فيحاول أن يخرج التجارب التي يتعامل معها في الشكل الأفضل بقدر المستطاع دون التجديد فيها .

2-الذاكرة المحدودة [3]:

وهذا النوع من الذكاء الاصطناعي يقوم ويعتمد على عملية تخزين البيانات أو المعلومات لفترة زمنية بسيطة ومحددة من خلال التجارب السابقة التي أجريت بمعرفة هذا النوع من الذكاء الاصطناعي، ويعد نظام السيارة ذاتية القيادة هو أظهر الأمثلة على هذا النوع من الذكاء حيث يتم تخزين سرعة السيارات والمسافة بينها والعديد من البيانات اللازمة لتلك المهمة .

3-الإدراك الذاتي :

يقوم هذا النوع على فهم الآلة للمشاعر الإنسانية ويكون لديها وعي ذاتي يفوق العقل البشري والحقيقة أن هذا النوع لم يوجد بعد حتى الآن وهو ما زال ما يتمناه العلماء ويسعون إلى تحقيقه.

المطلب الثاني

منظومة حقوق الإنسان في البيئة الرقمية

مما لا شك فيه أن المراقبة الجماعية واعتراض الاتصالات الرقمية تؤدي إلى انتهاك الحق فى الخصوصية، وتشكل مساسًا بحقوق أخرى مثل الحق فى حرية الرأي والتعبير والحق فى التماس المعلومات وتلقيها وإذاعتها، كما تؤثر

([1]) المالكي، خالد بن جابر، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي، ع 47، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الطائف، 2024، ص1788.

([2])خزيمة، محمد ، المرجع السابق، ص21.

([3]) يوسف، أمير، المرجع السابق، ص78.

Kaplan, Andreas & Haenlein, Michael. “Siri, Siri, in My Hand: Who’s the Fairest in the Land? On the Interpretations, Illustrations, and Implications of Artificial Intelligence.” Business Horizons, vol. 62, no. 1, 2019, pp. 15–25.

بالتبعية على الحق فى التجمع السلمي وتكوين الجميعات والحق فى الحياة العائلية وخصوصيتها. وهى حقوق ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحق فى الخصوصية. [1]، لذا سنقوم بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين نتناول في الفرع الأول دور مبدأ حقوق الإنسان عالمياً، ثم أثر الذكاء الاصطناعي من خلال المواثيق الدولية والإقليمية.

الفرع الأول: دور مبدأ حقوق الإنسان عالمياً

يعد الحق في الخصوصية من حقوق الإنسان الأساسية، التي اعترفت به الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة، فنصت عليه المادة (12) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة (17) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك فى العديد من الصكوك الدولية والإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان. ويمكن تعريف الخصوصية بأنها:" التسليم بحق الأفراد فى التمتع بمجال للتنمية الذاتية، تستند إلى مبدأي التفاعل والحرية، أو حقهم فى مجال خاص يسمح لهم فيه بالتفاعل أو عدم التفاعل مع الآخرين، دون الخضوع إلى تدخل الدولة أو أفراد آخرين".

وقد حظي الحق فى الخصوصية فى السنوات الأخيرة باهتمام متزايد من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان الأخرى بالأمم المتحدة. وجرى لفت الانتباه إلى سياسات وممارسات المراقبة للحكومات داخل وخارج أراضيها، وكذلك ممارسات الدول والشركات التي تعتمد بشكل متزايد على جمع واستخدام وتبادل ومعالجة البيانات الشخصية. كما تم رفع تأثير التقنيات التي تتعدى على الخصوصية على حرية الرأى التعبير والتجمع السلمي والحصول على خدمات الصحة والرعاية الاجتماعية. [2]

قد باتت الجهات الفاعلة على الصعيدين الدولي والإقليمي تدرك أكثر فأكثر التحديات الماثلة، وقد بدأت تتحرك بناءً على ذلك. وأنشأ مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ولاية المقرر الخاص المعنى بالحق في الخصوصية فى يوليو 2015. وفي العديد من القرارات، أعرب مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة عن بواعث قلقهما بشأن المخاطر التي تهدد الحق فى الخصوصية نتيجة التدابير التي تتخذها الدول من أجل فرض المراقبة. [3]

لقد اعتمدت الجمعية العامة فى ديسمبر 2013 دون تصويت القرار رقم (167/68) بشأن الحق فى الخصوصية فى العصر الرقمي، وأكدت فى هذا القرار أن حقوق الإنسان خارج الفضاء الإلكترونى يجب أن تحظى أيضًا بالحماية ذاتها فى الفضاء الإلكتروني وطالبت جميع الدول بأن تحترم وتحمي الحق في الخصوصية في الاتصالات الرقمية.

([1]) البرواني، أحمد بن صالح بن ناصر، المرجع السابق، ص905.

([2]) عرنوس، بشير، "الذكاء الاصطناعي"، دار السحاب للنشر، مصر، القاهرة، ص50.

([3]) The World's First Binding Treaty on Artificial Intelligence, Human Rights, Democracy, and the Rule of Law: Regulation of AI in Broad Strokes – Future of Privacy Forum .

ومن زاوية أخرى، أثار تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مخاوف مماثلة بشأن بروز المزيد من التقنيات كثيفة البيانات ذات الطبيعة المؤثرة، مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. ويعترف تقرير المفوضية أن «التطورات التقنية تنطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة إلى الكرامة الإنسانية والاستقلالية والخصوصية وممارسة حقوق الإنسان عموما إذا لم تتم إدراتها بعناية فائقة.»[1]

يرى الباحث أن الجهود المبذولة لتنظيم تطوير ونشر نظم الذكاء الاصطناعي قد تكشفت في معظمها على المستوى الوطني أو الإقليمي، فقد كان هناك تركيز متزايد على الخطوات التي اتخذها المجتمع الدولي للتفاوض على أطر تنظيمية عابرة للحدود وتصميمها. وبهذه الطريقة ، أصبح لدى مجتمع حماية البيانات ومحامي التكنولوجيا وخبراء الذكاء الاصطناعي الآن مهمة حاسمة تتمثل في النظر بشكل متزايد إلى ما وراء الحدود الإقليمية للحصول على رؤية شاملة للأطر التشريعية التي تهدف إلى تنظيم الذكاء الاصطناعي.

كما أشار مجلس حقوق الإنسان، فإن:" استخدام الذكاء الاصطناعي الذي يتطلب معالجة كميات كبيرة من البيانات، غالبًا ما يتعلق بالبيانات الشخصية، بما فى ذلك سلوك الفرد والعلاقات الاجتماعية والتفضيلات الخاصة والهوية، ويمكن أن يشكل مخاطر جسيمة على الحق فى الخصوصية، لا سيما عند توظيفه فى تحديد الهوية أو التتبع أو التنميط أو التعرف على الوجه أو التنبؤ السلوكي".

يرى الباحث أنه يمكن أن يسهم استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل كبير فى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومع ذلك، فإن الآثار المترتبة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي على الحق فى الخصوصية للفرد وفي قطاعات المجتمع المتزايدة لم يتم تناولها بشكل مناسب من قبل الدول والشركات التجارية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

الفرع الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي من خلال المواثيق الدولية والإقليمية

يعبر القانون الدولي لحقوق الإنسان عن منظومة من القواعد الدولية المصممة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للجميع، ونجد هذه القواعد الدولية في المعاهدات الدولية، وأيضاً في القانون الدولي العرفي، وأخيراً في المبادئ العامة للقانون، وكلها قواعد ملزمة للدول بكونها تحدد حقوق والتزامات ينظمها القانون الدولي لحقوق الإنسان على شكل التزامات من قبل الدول بمواجهة الأفراد بالتصرف بطريقة معينة أو بالإحجام عن اتخاذ إجراء معين في سبيل تعزيز احترام هذه الحقوق وحمايتها من الانتهاك[2].

وتعد الاتفاقية الإطارية بشأن الذكاء الاصطناعي إحدى هذه المبادرات الهامة التي يقودها مركز التميز، وهي منظمة دولية تأسست في عام 1949 بهدف تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والدعوة إليها. وإدراكا

([1]) الدهشان، يحيى، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، ع1، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات، الإمارات، 2019، ص235.

([2]) Human Rights and Artificial Intelligence – The Promise Institute for Human Rights at UCLA School of Law.

منها بأن أنظمة الذكاء الاصطناعي يتم تطويرها ونشرها عبر الحدود، تم إنشاء لجنة حكومية دولية مخصصة للذكاء الاصطناعي (CAI) تحت رعاية مركز التميز في يناير 2022، وكلفت بإطلاق إطار قانوني ملزم بشأن تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي وتصميمها وتطبيقها.

يُرجح بأنه يجب أن يكون تصميم وتطوير ونشر وتقييم تقنيات الذكاء الاصطناعي وفقًا لالتزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ومسئوليات المؤسسات التجارية، وفقًا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وتشمل هذه الالتزامات بالامتناع عن استخدام الذكاء الاصطناعي بطرق تنتهك الحق فى الخصوصية أو حقوق الإنسان الأخرى، وضمان أن أي تدخل فى الحق فى الخصوصية يتوافق مع مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب.

فالعديد من حقوق الإنسان الأساسية ثابتة في القانون الدولي كقواعد آمرة، أي بكونها قواعد لا يمكن الاتفاق على مخالفتها أو التحفظ عليها، ولا يجوز تقييدها ولو بشكل جزئي في أي ظرف من الظروف؛ فهي تسود على الالتزامات الدولية الأخرى، وهذا على خلاف طبيعة القواعد القانونية الدولية التي تستوجب عادة توافق إرادة الدول عليها، وذلك لكون القانون الدولي ذا طبيعة تنسيقية. وقد تم تقنين العديد من القواعد الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان في عدد من الاتفاقيات الدولية التي أكسبتها صفتها الإلزامية في مواجهة الحكومات المختلفة والشركات على حد سواء، إلا أنه يترتب على الحكومات احترام التزامات إضافية لحماية حقوق الإنسان والوفاء بها[1].

يرى الباحث أن الذكاء الاصطناعي يتمتع أيضا بالقدرة على إفادة حقوق الإنسان ، من تسهيل التقدم في الرعاية الصحية إلى تتبع الامتثال لسلسلة التوريد. ولكن نظرا لأن حقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة ومترابطة، يمكن تأطير الذكاء الاصطناعي بشكل معقول على أنه على وشك التأثير على كل حق من حقوق الإنسان المعترف بها تقريبا، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والفكر والتجمع وتكوين الجمعيات والتنقل. الحق في الخصوصية وحماية البيانات؛ وعدم التمييز والمساواة.

يتوجب على الدول احترام هذه القواعد القانونية على المستويين الدولي والوطني أيضا، وذلك لكون القواعد الناظمة لحقوق الإنسان أصبحت جزءاً لا يتجزأ من التشريعات الداخلية واجبة التطبيق لدى الدول بشكل عام[2].

إذ إنه في الحالات التي يخلو فيه القانون الوطني من قواعد قانونية لحماية حقوق الإنسان، فإن الشرعية الدولية لحقوق الإنسان تحمل قوة كبيرة لحماية حقوق الإنسان حتى على المستوى الوطني، إذ إنها تنطوي على انتهاك حقوق الإنسان في دولة ما تكاليف سياسية وسمعة سلبية على مستوى المجتمع الدولي للدول في حين أن الدول

([1]) إسماعيل، محمد صادق، إجرام الذكاء الاصطناعي" آليات الضبط التشريعي العربي والدولي بين الإتاحة والمخاطر وسبل المواجهة"، مج5، ع16، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، برلين، ألمانيا، 2024، ص25.

([2]) الصادق، عمرو رجب السيد، أثر الذكاء الاصطناعي على القيم وحقوق الإنسان والحق في حماية البيانات الشخصية، ع2، ج4، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، 2023، ص895.

تسعى دائماً إلى إبراز شرعيتها الدولية عن طريق احترام قواعد القانون الدولي.

أما بالنسبة لمسؤولية الشركات التجارية، وخاصة عبر الوطنية التي هي في العادة الجهة الأساسية المعنية بتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، فإنه وفقًا لمبادئ الأمم المتحدة، وتحديدا المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان لعام 2011، يتوجب على الدول حماية الأفراد من انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الشركات الخاضعة لولايتها القضائية، فالشركات مسؤولة عن احترام حقوق الإنسان أينما تعمل، مما يترتب عليه تمكين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الشركات بالحصول على سبل الإنصاف بالوسائل القضائية وغير القضائية[1] .

ولذا فقد جاءت تقنية الذكاء الاصطناعي بصور جديدة من انتهاكات حقوق الإنسان، وبأشكال مستحدثة من الاضطهاد الممارس على الأفراد وعادة ما يكون ضحايا هذه الممارسات من الأشخاص الهشين والمهمشين الذين هم أصلا في أمس الحاجة إلى الحماية القانونية لحقوقهم الأساسية من الانتهاك والاضطهاد؛ فالاضطهاد والتهميش لهذه المجموعات ينعكس في البيانات ويعاد إنتاجه في المخرجات التي ترسخ هذه الممارسات.

وهنا نجد أن تطبيق قانون حقوق الإنسان على الظروف المتغيرة، بما في ذلك التطورات التكنولوجية، يمكن له أن يعالج بعضًا من الأضرار المجتمعية التي يسببها الذكاء الاصطناعي، وأن يمنع حدوث مثل هذه الأضرار في المستقبل.

إن العولمة اختزلت الزمان والمكان وأصبح العالم قرية صغيرة، وأصبحت خصوصية الإنسان، فى ظل الذكاء الاصطناعي، مهددة بالاقتحام. كما أن الذكاء الاصطناعي يتطور بشكل سريع وغير مسبوق ومن دون الحد الأدنى من الضوابط، وقد تحمل تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي آثارًا سلبية، بل كارثية، إذا ما تم استخدامها دون إيلاء اعتبار كافٍ لكيفية تأثيرها على حقوق الإنسان. ويتطلب ذلك ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة فورًا من أجل حماية حقوق الإنسان فى سياق استخدام الذكاء الاصطناعي. [2]

لذا فإن الحقوق التي يتم عادة التطرق إليها في نطاق علاقة القانون الدولي لحقوق الإنسان والذكاء الاصطناعي هي إلى حد كبير واردة في الصكوك الدولية الأساسية المعنية بحماية حقوق الإنسان والمتمثلة بالشرعية الدولية لحقوق الإنسان، وهي الوثائق الثلاث التي تشكل أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966. إلا أنه يتم أيضا التطرق إلى القواعد القانونية المعنية بحقوق الإنسان المرتبطة بمعالجة الحقوق الأكثر تخصصا في صكوك دولية متعددة، وذات أهمية جمة كميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 في إطار حديثنا عن الأمن والسلم الدوليين، والاتفاقيات المختلفة المعنية بتنظيم حقوق الإنسان

([1]) عرنوس، بشير، المرجع السابق، ص52.

([2])عرنوس، بشير، المرجع السابق، ص51، الدهشان، يحيى، المرجع السابق، ص238.

المرتبطة بفئات محددة بذاتها كالمرأة والطفل أو بجماعات بصفتها الخاصة كاللاجئين والعمال المهاجرين[1].

ولا يمكننا الحديث عن القواعد القانونية المنظمة لحقوق الإنسان وعلاقتها بالذكاء الاصطناعي دون الحديث عن الصكوك الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان ونذكر من أهمها الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لعام 1950 والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969 والميثاق العربي لحقوق الإنسان لعام 2004. جميع هذه الصكوك القانونية الدولية والإقليمية تشكل القواعد العامة والأساسية التي بالإمكان الرجوع إليها لحماية حقوق الأفراد في مواجهة تحديات الذكاء الاصطناعي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من كون القانون الدولي لحقوق الإنسان واجب التطبيق في حالة السلم، إلا أنه لا يمكننا استبعاد اللجوء إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي في حالة الحرب أو النزاع المسلح، بل إننا نجد بأن الاستخدامات الأكثر خطراً على المجتمع الدولي من قبل تقنيات الذكاء الاصطناعي – كتطوير أشكال جديدة وخطيرة من الأسلحة المستخدمة في الحروب السيبرانية أو كتطوير المقاتلين الآليين فائقي القوة أو الأسلحة ذاتية التشغيل – تعتمد بشكل أساسي على الذكاء الاصطناعي[2].

ويأخذ التوجه الحديث بجعل القانون الدولي لحقوق الإنسان واجبا للتطبيق أثناء السلم والنزاع المسلح إلا أننا نجد بأنه من المهم حفاظا على الطبيعة الاستثنائية لحالة النزاع المسلح الفصل ما بين القواعد القانونية لقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، هذا لا يعني بأي شكل من الأشكال إنكار حقوق الإنسان كحقوق متأصلة للبشر في وقت النزاع المسلح. فالقانون الدولي الإنساني يعد فرعاً من فروع القانون الدولي العام واجب التطبيق في حالة النزاع المسلح الذي ينقسم بدوره إلى قواعد تنظيم الحرب المتمثل بشكل أساسي باتفاقيات لاهاي لعام 1899 والمعدلة في عام 1907 وإلى قواعد حماية الأفراد ضحايا النزاع المسلح والمتمثلة بشكل أساسي باتفاقيات جينيف الأربعة لعام 1949، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بتنظيم الأسلحة المحرمة دولياً وأسلحة الدمار الشامل، ويتوجب علينا الاهتمام بشكل خاص بقواعد القانون الدولي الجنائي المتعلق بالمسؤولية الدولية للأفراد في حال ارتكابهم للجرائم الدولية التي تمس بمصلحة المجتمع الدولي[3].

وبينت جميع الصكوك القانونية الدولية التي تمثل الأساس الذي تقوم عليه المنظومة الدولية لحماية حقوق الإنسان في وقت السلم والحرب، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما مدى كفاية هذه القواعد والأسس العامة في حماية حقوق الأفراد من مخاطر الذكاء الاصطناعي؟ في ضوء حديثنا عن أشكال جديدة لانتهاكات حقوق الإنسان؛ فإنه لا بد لهذه القواعد القانونية أن تتكيف بما يتناسب مع التطور السريع للمجتمعات البشرية. وعلى أرض الواقع، فإن هذه القواعد بعادتها مصاغة بطريقة تتلاءم مع متطلبات الدول؛ أي أنها قد تكون في بعض الأحيان فضفاضة

([1]) الصادق، عمرو رجب السيد، المرجع السابق، ص899.

([2]) عرنوس، بشير، المرجع السابق، ص55.

([3]) البرواني، أحمد بن صالح بن ناصر، المرجع السابق، ص909.

وغامضة بهدف السماح للدول بصقلها بما يتناسب مع استخداماتها الوطنية ومصالح الدول الخارجية. فهي تقوم برسم الخطوط العريضة لحماية الحقوق الأساسية لضمان الحياة الكريمة للأفراد، وهذا يمنحها من ناحية إيجابية القدرة على التطور ومن ناحية سلبية يمنح الدول القدرة على تفسيرها وتطبيقها بحسب مصالحها[1].

فالمنظمات المعنية بتطوير ومتابعة احترام تطبيق القانون الدولي لحقوق الإنسان على المستوى الدولي اهتمت بالقضايا المتعلقة بتنظيم عمل تقنيات الذكاء الاصطناعي من منظور استراتيجي وتنظيمي، فهذه المنظمات كانت على دراية بالإمكانيات والتهديدات المحتملة للذكاء الاصطناعي على مجتمعنا البشري.

تجدر الإشارة إلى أنه في العام 2017، افتتحت هيئة الأمم المتحدة مركز الذكاء الاصطناعي والروبوتات كجزء من معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة ، حيث حذرت الأمم المتحدة عند افتتاحها للمركز من أن تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات قد تزعزع استقرار العالم من خلال الحرب والبطالة، وهذا ما بيناه سابقا حول أهمية التركيز على فكرة الأمن البشري من جانب ضمان السلم الدولي والتنمية البشرية لمنع انتشار الفقر كأهم المخاطر التي من المتوقع أن تتسبب بها تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تؤثر بشكل عام على حقوق الإنسان[2].

بدأت السلطات الوطنية والإقليمية والجهات الدولية بالإضافة للعديد من المؤسسات غير الحكومية حول العالم باعتماد استراتيجيات وخطط عمل وأوراق سياسات تهدف إلى الاستفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي وتحدد الاستراتيجيات الصناعية والبحثية وطرق جمع البيانات بالإضافة إلى تأطير البنية التحتية والأخلاقية لحوكمة وتنظيم الذكاء الاصطناعي. ففي عام 2017، شكلت أول قمة دولية بداية الحوار العالمي الشامل حول الذكاء الاصطناعي المفيد في مدينة جينيف السويسرية بدعوة من الاتحاد الدولي للاتصالات، وهي إحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة. [3] وفي عام 2018، اجتمعت العديد من وكالات الأمم المتحدة في قمة دولية في غاية الأهمية بهدف إنشاء منصة للتبادل بين الأمم المتحدة وفروعها المختلفة بشأن استراتيجية الذكاء الاصطناعي المستقبلية، ركزت هذه الاستراتيجيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على التشاركية الاستراتيجية بين المشاريع الداعمة لتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ومبتكري الذكاء الاصطناعي وصناع القرار في القطاعين العام و/ أو الخاص، بالإضافة إلى ذلك، كان الغرض الأساسي من هذه القمة الدولية هو المساهمة بصياغة استراتيجيات عالمية لضمان تطوير موثوق وآمن وشامل لتقنيات الذكاء الاصطناعي والوصول العادل إلى فوائد الذكاء الاصطناعي بشكل يتناسب مع منظومة حقوق الإنسان.

([1]) عرنوس، بشير، المرجع السابق، ص55.

([2]) البرواني، أحمد بن صالح بن ناصر، المرجع السابق، ص910.

([3]) الدهشان، يحيى، المرجع السابق، ص240.

الخاتمة:

بعد استعراض العلاقة القائمة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، من خلال بيان ماهية الذكاء الاصطناعي وطبيعته القانونية، والحديث في قواعد التنظيم القانوني لحقوق الإنسان، توصلت هذه الدراسة إلى بعض النتائج والتوصيات، نوردها تباعاً:

أولاً: النتائج:

1. تواجه حقوق الإنسان في ظل صعود الذكاء الاصطناعي تحديات جديدة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي ،وتتميز بأنها غير مسبوقة في تأثيرها السلبي وذلك مع طابعها العابر للحدود ،واحتكار قلة لتلك القدرات من الشركات ومن خلفها الدول ، على النحو الذي يزيد من الفجوة والتهميش والسيطرة واللامساواة .
2. إن الحفاظ على حقوق الإنسان في العصر الرقمي ليس فقط جهدا وطنيا وحسب بل جهد إقليمي ودولي باعتبار أن تهديدات حقوق الإنسان الرقمية عابرة للحدود وتتطلب تعاونا دوليا لترسيخها وحمايتها ،وأهمية التعاون بين كافة أصحاب المصلحة في تعزيز الاستجابة العالمية لمواجهة تهديدات الذكاء الاصطناعي وتنظيم استخدامها وحوكمتها دوليا.
3. إن تأثير الذكاء الاصطناعي في سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية قد أحدث تطورات غير مسبوقة في معظم الحالات، إلا أنه لا يزال خاليًا من التحديات. وتُشكل هذه التحديات في كثير من الأحيان تهديدًا لمستوى معيشة الشخص العادي.

ثانياً: التوصيات:

1. العمل على إشراك ليس فقط الحكومات والمنظمات الدولية في صياغة هذه المبادئ التوجيهية وإنما يجب أيضاً تشكيل لجان فنية وتنظيمه من علماء وخبراء مستقلين ومن الأوساط الأكاديمية ومن المؤسسات الخاصة المختصة بخصوصية البيانات.

2. نتمنى إجراء تعديلات على القوانين الخاصة تضمن وضع النصوص القانونية التي تبين دور الذكاء الاصطناعي في التطور المستمر لحقوق الإنسان وارتباطه بالاتفاقيات الدولية والعمل على تطبيقها.
3. تطوير الأحكام القانونية والإجراءات التي يتضمنها القانون الخاص لكل دولة فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي ووسائله المشروعة لمواكبة التطورات في المعاهدات الناظمة لحقوق الإنسان.

المراجع:

أولاً: الكتب المتخصصة

1. عرنوس، بشير، "الذكاء الاصطناعي"، دار السحاب للنشر، مصر، القاهرة.
2. فاضل، باسم ،الوسائل البديلة للتعويض عن أضرار الذكاء الاصطناعي ،ط 1،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2023،
3. يوسف، أمير ،المسؤولية الجنائية والمدنية للذكاء الاصطناعي في الاعتداء على أمن المعلومات ،دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية ،2023.

ثانياً: الرسائل العلمية

خزيمة، محمد ،المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي ،رسالة ماجستير ،الجامعة العربية الأمريكية ،جنين،2023.

ثالثاً: المجلات العلمية

1. إسماعيل، محمد صادق، إجرام الذكاء الاصطناعي" آليات الضبط التشريعي العربي والدولي بين الإتاحة والمخاطر وسبل المواجهة"، مج5، ع16، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، برلين، ألمانيا، 2024.
2. البرواني، أحمد بن صالح بن ناصر، حقوق الإنسان في عصر الذكاء الاصطناعي "معطيات رؤى وحلول"، عدد خاص، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات القانونية، عمان، الأردن، 2024،
3. الدهشان، يحيى، المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي، ع1، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات، الإمارات، 2019.
4. الصادق، عمرو رجب السيد، أثر الذكاء الاصطناعي على القيم وحقوق الإنسان والحق في حماية البيانات الشخصية، ع2، ج4، مجلة بنها للعلوم الإنسانية، 2023.
5. العجارمة، حكم، المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي في التشريع الأردني، ع 4، مجلة جامعة الزيتونية الأردنية للدراسات القانونية، عمان، الأردن، 2023.
6. الفضلي، صلاح، آلية عمل العقل عند الإنسان، ط1، عصير الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2018،
7. المالكي، خالد بن جابر، المسؤولية المدنية عن فعل الذكاء الاصطناعي في النظام السعودي، ع 47، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، جامعة الطائف، 2024.
8. محمد إبراهيم حسانين ،الذكاء الاصطناعي والمسؤولية المدنية عن أضرار تطبيقه، بحث منشور في المجلة القانونية.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO، ندوة بعنوان: محادثة الويبو بشأن الملكية الفكرية والذكاء الاصطناعي، الدورة الثانية، 11/02/2020 .

2. Human Rights and Artificial Intelligence - The Promise Institute for Human Rights at UCLA School of Law.

3. The World's First Binding Treaty on Artificial Intelligence, Human Rights, Democracy, and the Rule of Law: Regulation of AI in Broad Strokes - Future of Privacy Forum .

خامسا : المراجع باللغة الأجنبية

1. Russell, Stuart & Norvig, Peter. Artificial Intelligence: A Modern Approach. 4th ed., Pearson, Kaplan, Andreas & Haenlein, Michael. "Siri, Siri, in My Hand: Who's the Fairest

2. in the Land? On the Interpretations, Illustrations, and Implications of Artificial Intelligence." Business Horizons, vol. 62, no. 1, 2019, pp. 15–22021